الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«هيئة الأسواق» توافق لـ«العقارات المتحدة» على إصدار سندات بـ 60 مليون دينار

وافقت هيئة أسواق المال الكويتية على إصدار شركة العقارات المتحدة سندات بقيمة اسمية 50 ألف دينار، وبقيمة إجمالية لا تتجاوز 60 مليون دينار. وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، أن الهيئة وافقت على الإصدار بشرط عدم تجاوز مدة الاستحقاق للخمس سنوات من تاريخ الإصدار، وذلك للاكتتاب الخاص. وستستخدم العقارات المتحدة العوائد المحققة من إصدار السندات لسداد دين قائم وتمويل أغراض الشركة وأنشطتها. ووفق البيان، فقد تم تعيين شركة كامكو للاستثمار كمدير لعملية إصدار وبيع وتسويق السندات المشار إليها، منوها إلى تقديم نشرة الاكتتاب الخاص إلى أسواق المال للموافقة عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

سيناقش سلامة وفاعلية القطاع المالي والمصرفي لدول الخليج

الكويت تستضيف اجتماع محافظي البنوك المركزية الخليجية.. اليوم

تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع والتسوية.. التعاون لمواجهة العملات الافتراضية.. رفع الفائدة لتحفيز النمو الاقتصادي

د.محمد الهاشل

يجتمع اليوم في الكويت محافظو مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمناقشة العديد من القضايا المهمة على رأسها العملة الخليجية الموحدة وتحفيز النمو الاقتصادي ورفع الفائدة بالإضافة إلى مواجهة العملات الرقمية.

وتترأس الكويت الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، حيث يترأس الاجتماع د.محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي بحضور د.عبداللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتأتي العملة الخليجية الموحدة كأبرز الملفات التي تواجه تعقيدات، حيث يرى العديد من المصرفيين في المنطقة أن الإعلان عن عملة موحدة يظل أمرا غير مرجح في المستقبل المنظور نظرا للصعوبات الفنية وحقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من انخفاض أسعار النفط والذي يتسم بتأثيرات متفاوتة على اقتصاداتهم.

وبات إنشاء اتحاد نقدي هدفا رئيسيا للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في أوائل الثمانينيات. وشكلت أربع دول من أعضاء المجلس وهي قطر والسعودية والكويت والبحرين مجلسا نقديا مشتركا. ويأتي الاجتماع التاسع والستون للجنة المحافظين ليجسد مجددا الدور الهام الذي تضطلع به البنوك المركزية لدول المجلس في دفع مسيرة العمل الاقتصادي المشترك نحو المزيد من الإنجازات في مجالات السياسات النقدية المعززة للاستقرار النقدي والأجواء الملائمة لترسيخ دعامات النمو والتطور الاقتصادي الى جانب السياسات والبرامج الرقابية لترسيخ الاستقرار المالي ومتانة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي في دول المجلس بما في ذلك تطوير البنى التحتية لأنظمة الدفع والتسوية في دول المجلس. ويهدف الاجتماع الى مناقشة تعزيز سلامة وفاعلية القطاع المالي والمصرفي بدول المجلس ونظام ربط أنظمة المدفوعات وتعزيز البنية التحتية التي تضمن تحويلا سريعا وموحدا وآمنا للمدفوعات في أرجاء مجلس التعاون مما يحسن التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول المجلس.

وسيناقش الاجتماع العمل المشترك والتنسيق بالنسبة للإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في دول المجلس والتطورات فيما يتعلق بقضايا مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والجهود المبذولة من قبل دول المجلس ولا سيما مؤسسات النقد والبنوك المركزية.

وتأتي اجتماعات محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسط العديد من التطورات والتحديات التي توجه دول المنطقة، حيث تشير التوقعات إلى أن ملفات العملة الخليجية الموحدة ستكون على الطاولة بالإضافة إلى السياسة النقدية وعمليات رفع الفائدة المتوقعة ونظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول الخليج.

ترسيخ الاستقرار المالي والنقدي لمجلس التعاون

العملة الخليجية الموحدة.. حلم تبخر أم عودة لطاولة المناقشات؟

ضمن برنامج وطني يقدم بنية تحتية شاملة ومبتكرة للمدفوعات بالكويت

الكويت تجهز لتطبيق تكنولوجيا مالية حديثة عبر نظام KNAPS

محمود فاروق

يعمل بنك الكويت المركزي حاليا على إنشاء نظام جديد تحت مسمى نظام الكويت الحديث للمدفوعات KNAPS، يخدم قطاع الخدمات المالية في الكويت ويسهل عملية الربط مع دول الخليج في نظم الدفع والتسوية وذلك بحسب مصادر مصرفية مسؤولة لـ «الأنباء».

ونظرا لأهمية نظم الدفع للقطاع المالي والاقتصادي، فقد تولى بنك الكويت المركزي دورا قياديا لدعمها من جميع النواحي، حيث عمل على تأسيس وتطوير نظم الدفع الرئيسية في الكويت.

ويعرف نظام KNAPS بأنه برنامج وطني واسع النطاق يقدم بنية تحتية شاملة ومبتكرة للمدفوعات بالكويت، تشمل فائدته القطاع العام والخاص والأفراد والمؤسسات، ويتوافق مع رؤية الكويت لعام 2030.

وبحسب المصادر فإن النظام الجديد يستهدف ترقية النظام الوطني الحالي للمدفوعات في الكويت إلى نموذج جديد، عبر اتباع أفضل الممارسات والمعايير، التي تلتزم بتعليمات المنظمات العالمية مثل البنك الدولي والبنى التحتية للأسواق المالية، وبنك التسويات الدولية إضافة إلى رابطة المقاصة الوطنية الأميركية NACHA.

العملة الرقمية

وأوضحت المصادر انه في إطار توجه بنك الكويت المركزي لإصدار عملة رقمية تأتي جهود التحضير لتطوير البنى التحتية لتقنية المعلومات لتعزيز كفاءة نظم المدفوعات، وتحسين البيئة التشغيلية، فضلا عن محاكاة التطورات العالمية في نظم المدفوعات والتسويات المالية التي توفرها التقنيات الحديثة، مع الاخذ بالاعتبار ان إدخال التكنولوجيا المالية الحديثة يشكل اللبنة الأساسية لطرح العملة الرقمية، والعقود الذكية، إضافة إلى استحالة العبث في تسجيل ملكية الأصول.

النظام الجديد يضع البنية التحتية لإصدار العملات الرقمية

تحويل الودائع

وأشارت إلى انه مع أنظمة المدفوعات والتسوية المتطورة سيكون هناك حاجة أقل للأرصدة النقدية المعطلة لأغراض التعاملات، وسيتمكن الزبائن من تحويل التمويل من ودائع تحت الطلب إلى ودائع ادخارية والودائع لأجل، ما يساهم في رفع تكلفة التمويل على البنوك.

أنشطة اقتصادية

وأكدت المصادر أن نظام الدفع والتسوية الحديث ستحسن من شفافية النشاطات الاقتصادية، فبدلا من الاعتماد على استبيانات شهرية أو فصلية لاتجاهات الانشطة التجارية أو الأرقام المجمعة عبر هيئة الاحصاء. وسيكون بإمكان «المركزي» الحصول على قراءة أفضل وأسرع لمعرفة توجهات المستهلكين، وسيسمح ذلك للسياسات بالتحسن في فترة زمنية أقل، وتعطي مستوى عاليا من الدقة للإدارة النقدية.

مجموعة الأنظمة الآلية المتقدمة

يشمل مشروع تطوير نظم المدفوعات تطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية المتقدمة في إطار التحديث المستمر الذي يقوم به بنك الكويت المركزي بالتنسيق والتعاون مع البنوك المحلية بما يتيح استيعاب مختلف التطورات التي تشهدها نظم وتقنية المعلومات، وذلك حرصا من بنك الكويت المركزي على التطوير المستمر للنظام النقدي والمصرفي في الكويت.

7 مكونات رئيسية للنظام الجديد

ويتكون النظام الجديد من عدة نظم هي:
1- نظام خاص بالتسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، يعمل على مدار الساعة ويستهدف التقليل من مخاطر التسوية والسيولة، علاوة على تمهيد الطريق لأنظمة أخرى للدفع بالتجزئة الآنية.
2- نظام الدفع بالتجزئة الآنية (RPS) الذي يتعامل مع أدوات الائتمان والاستدانة الآنية.
3- نظام غرفة المقاصة الآلية (ACH) والذي يغطي تحويلات ائتمان التجزئة وأدوات الدفع المباشر للدين، مع مهام الخصم المباشر.
4- نظام حماية الأجور والذي يقوم بتزويد مراقبة وتحكم أفضل على الرواتب المدفوعة.
5- نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال.
6- أنظمة الإيداع المركزي للأوراق المالية (CSD)، وتسوية الأوراق المالية (SS)، وهي أنظمة متخصصة في التعامل مع التداول والتسوية لأدوات الأوراق المالية.
7- نظام EBPP يهدف إلى عرض الفواتير وتسديدها إلكترونيا، حيث يمكن للمستهلكين دفع فواتيرهم باستخدام أي قناة دفع يقدمها النظام الوطني للمدفوعات.

«آسري» البحرينية قدمت أدنى العروض المالية

45,5 مليون دولار لصيانة ناقلات النفط الكويتية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن «آسري» قد تقدمت بأقل العروض المالية لتسفين عددا من الناقلات التابعة لشركة ناقلات النفط الكويتية بقيمة 45,5 مليون دولار.

وقالت المصادر ان العقد الذي طرحته ناقلات النفط الكويتية يعتبر الأكبر لإصلاح وصيانة السفن، حيث يشمل العقد اتفاقية تسفين شاملة مع شركة «آسري» الواقع مقرها في البحرين وتعد من أهم الشركات في مجال تصليح وصيانة السفن والمنصات البحرية في العالم.

وذكرت أن العقد يتضمن صيانة حصرية لناقلات الكويت النفطية على مدى ثلاث سنوات وتتيح لشركة ناقلات النفط الكويتية صيانة معظم سفن أسطولها بشكل دوري في أحواض صيانة السفن التابعة لـ «آسري» بمملكة البحرين الشقيقة، مشيرا الى أن العقد يشمل إجراء صيانة شاملة على السفن تشمل البدن وتنظيف الخزانات والصباغة وأعمال الصيانة الدورية للمحركات والأجهزة الملاحية.

وأشارت الى ان المرافق والخدمات الإصلاحية المتعددة لدى «أسري» وسجل أدائها المميز يؤهلها لان تكون شريكا مميزا طويل الأمد للشركة في مجال ضمان جودة صيانة الأسطول.

وأفادت بأن العقد يعبر عن مدى التزام شركة ناقلات النفط الكويتية بالمحافظة على سلامة وكفاءة أسطولها من خلال عمليات الصيانة والتسفين الدورية بأعلى المستويات وبأفضل الأسعار.

تجدر الإشارة الى أن شركة ناقلات النفط قد استقبلت عطاءين للمناقصة المذكورة وبلغ ثاني اقل العروض المالية من قبل شركة الأحواض الجافة العالمية الإماراتية بقيمة 55,4 مليون دولار. ووقعت «ناقلات النفط» عقدا في عام 2015 مع شركة عقدا لمدة 3 سنوات لصيانة 19 سفينة بقيمة 33 مليون دولار.

العقد يمتد لثلاث سنوات ويشمل عدداً ضخماً من ناقلات النفط والغاز

الشركة ستشيد 6 سفن إرشاد و4 للدعم السريع

«نفط الكويت» تتعاقد مع «جراندويلد» الإماراتية لبناء 10 سفن

احتفلت كل من شركة نفط الكويت وشركة جراندويلد لبناء السفن ومقرها الإمارات ببدء مرحلة بناء 6 سفن إرشاد و4 سفن دعم سريع لصالح شركة نفط الكويت، وذلك خلال مراسم رسمية إيذانا ببدء عملية البناء.

وقد بدأت مرحلة تصميم وهندسة المشروع في شهر مايو 2017، ومع بدء مرحلة البناء، تستهدف جراندويلد تسليم أول سفينة في شهر ديسمبر من العام الحالي، بينما سيتم الانتهاء من تسليم السفن العشرة في شهر يوليو 2019.

وقد تم تصميم سفن الإرشاد الستة وسفن الدعم السريع الأربعة خصيصا وفق المتطلبات الفنية لشركة نفط الكويت، وتتم عمليات تصميم وتصنيع وتجهيز السفن وفق أعلى معايير الصناعة العالمية مع استخدام أحدث التقنيات، مع الامتثال بمعايير التصنيف المعتمدة من قبل هيئة التصنيف البريطانية «لويدز ريجستر» لضمان توفير أعلى معدلات الكفاءة والتشغيل والسلامة.

وتعقيبا على التعاون مع شركة جراندويلد لبناء السفن، قال سامي الصواغ، مدير مجموعة العمليات البحرية في شركة نفط الكويت: «تشكل هذه المناسبة بداية مرحلة بالغة الأهمية في تعاقدنا مع شركة جراندويلد، ألا وهي بدء المراحل الأولية لبناء وتصنيع أربع سفن دعم سريع وست سفن إرشاد. وتولي شركة نفط الكويت أهمية كبيرة لهذا المشروع، حيث يشكل بناء هذه السفن جزءا من المتطلبات الاستراتيجية لشركة نفط الكويت للتوسع المستقبلي في مضاعفة أسطولها».

من جهته، قال جمال العبكي، المدير العام لشركة جراندويلد: «إننا ممتنون لشركة نفط الكويت لثقتهم بنا ومنحنا هذا العقد المهم، وهو العقد الثاني الذي نحصل عليه من الشركة، حيث كان العقد الأول خاص ببناء أربع سفن متعددة الأغراض لصالح شركة جراندويلد في عام 2013. ويسير هذا المشروع وفقا للجدول الزمني المخطط له، ونحن واثقون من تسليم السفن في الوقت المحدد وتحقيق رضا شركة نفط الكويت التي نعتبرها أحد أهم عملائنا».

«القرين» تواصل الشراء في «نابيسكو»

قامت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بشراء 4,539 آلاف سهم في الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو»، بإجمالي 3,63 آلاف دينار.

وأوضحت شركة نابيسكو في بيان على موقع البورصة أمس، أن سعر السهم الواحد في الصفقة قد بلغ 800 فلس. وتمتلك «القرين» الحصة الأكبر في رأسمال «نابيسكو» بنسبة 50,53٪، تليها حصة شركة مجموعة آفنان الدولية القابضة وآخرين بنحو 12,83٪، ثم حصة حبيب حسن جوهر حيات بواقع 8,82٪. ويبلغ رأسمال «نابيسكو» 10 ملايين دينار، موزعا على 100 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.